الصفة لحب عز جناه وسلامه الحواس وجمعها موجوده الا ان المانع من
تاثيرها الصفة هو عدم التعلق بالمدرك فاذا وجد المدرك تعلقت
الصفة التي كانت لاجلها بحد ذاتها قلنا كونه حيا يوثر ويقتضي هذه الصفة
وعند الادراك نجد الصفة مسلمة الادراك ليس معنى عند لوهاشم
وانما يكون موثرا لكونه حيا فوثر وجود المدرك وارتفاع الافات والموانع
وعند المشائخ هو معنى لنا انه متى صح ان يدرك وجب ان يدرك
والصفة متى صحت وجبت لا كونه لعلة لانه لو احتاج الى علة لاحتاج
تلك العلة في كونها على صفة الى علة اخرى فيودي الى ما لا نهاية له وانما
قلنا ان هذه الصفة متى صحت وجبت انه لولا ذلك لما وقفنا على المتماثلين
ما زيد يقدر على ان يدرك بين ادراكين فيه لا يراهما ولعل ما يراه اكثر
ولعل بين ادراكنا صوت بالدال والتاء لا يسمعهما ولا يلزم العلم
عند الادراك لانه يصح ان يحصل الادراك ولا يحصل العلم كالصبي
والمجنون وانما يصح في البالغ الكامل العقل لان ذلك من كمال العقل
فان قيل خبرونا ان يكون بين ادراكين لا يراه يقطع على
انه ليس بين ادراكين شيء كما انكم تقطعون ان زيدا لم يقم اليوم ومن لم يقم
امس وان جوزتم ان يكون غيره بان خلق الله مثله قلنا العلم بانه ليس
بين ادراكين شيء يستند الى العلم بانه لو كان لرايناه وانتم تجوزون ان يكون
ولا نراه فكيف يحصل هذا العلم والعلم بان زيدا الذي رايناه اليوم من
رايناه امس علم مبتدا لا يستند الى غيره وقد حصل من فعل الله تعالى
قطعنا به دليل اخر ولانه لو كان معنى لكان لا بد او ان يحصل

من فعلنا او من فعله تعالى ولو كان من فعلنا لزم اما ان يحصل
مبتدا او متولدا وقد علمنا انه لا يكون من فعلنا ما ذكرنا الوجوه منها
انه لو كان يجب اذا كان حضرتنا ان يجب ان يراه وان لا يراه
وكان يقف على اختيارنا وقد علمنا خلاف ذلك ومنها انه كان
يجب ان يصح ان يفعل الادراك للمحبوب والذوق يكون متولدا لما ذكرته
من بعد ومنها انه لو كان معنى لكان من فعل الله تعالى ولا كونه ان يكون
كذلك لانه كان يكون مع وجود المدرك وارتفاع الموانع وصحة الحواس
ان لا يخلق فلا يدرك ما حضرنا وهذا يوجب الصفة بالمتماثلين ولا يلزم
العلم لانه يجوز ان لا يخلق فلا يحصل عالما او لكن يخرج المدرك من ان يكون
كاملا العقل فان قيل لم لا يجوز ان يحصل منكم في الادراك ما يلزمكم في
انفصال الشعاع لانه من فعل الله تعالى ويجوز ان لا يخلق قلنا وجود الشعاع
وبقاءه من شروط صحة الحاسة فاذا لم يوجد فالحاسة غير صحيحة
وهو بمنزلة العين المطبقة دليل اخر واستدل ابو هاشم بانه تعالى
مدرك لكونه حيا شرط وجود المدرك فاذا كان كونه حيا يوثر
في كونه مدركا كذلك الواحد منا وابو علي وسلم انه تعالى مدرك لمعنى
وابو القاسم لا يسلم انه مدرك وقد دللنا على ذلك ولا يقال انه مدرك لمعنى
لان ذلك المعنى اما ان يحله او محل غيره او لا في محل وكل ذلك باطل
دل انه مدرك لكونه حيا واصح انه يحصل مدركا مع جواز ان لا
يحصل قلنا احد الصفة مسلم فاما مع جواز ان لا يحدد يعبر
سلم والصفة انما تدرك على الوجه اذا صحت ويحدد مع جواز ان لا يحدد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)